الأمم المتحدة
A/RES/71/214
Distr.: General
20 January 2017
الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون
البند ١٧ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/71/461/Add.1*)]

٧١/٢١٤ - التجارة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٦/١٧٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٣٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/١٩٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٦٣/٢٠٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٦/١٨٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٦٧/١٩٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٦٨/١٩٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٦٩/٢٠٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٧٠/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

وإذ تحيط علما بقراراتها ٥٩/٢٢١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٤/١٨٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٤٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٧٠/١، المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركِّز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحدٍّ يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي

16-22587 (A)
الرجاء إعادة الاستعمال

والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قرارها ٣١٣/٦٩، المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدْعمُها وتكملُها وتساعدُ على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وإذ تعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تسلّم بأن التجارة الدولية محركٌ للنمو الاقتصادي والحد من الفقر، وأنها تسهم في تعزيز التنمية المستدامة، وتُعتبر أحد مجالات العمل في برنامج عمل أديس أبابا وأحد وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠،

وإذ تسلّم أيضا بالدور الحاسم الذي تضطلع به المرأة كمنتجة وتاجرة، وبضرورة التصدي للتحديات التي تواجهها من أجل تيسير مشاركتها الفعالة والمتساوية في التجارة الداخلية والإقليمية والدولية،

وإذ تسلّم كذلك بالدور الرئيس الذي يمكن أن تؤديه مبادرة ”المعونة لصالح التجارة“ وبالحاجة إلى التركيز فيها على البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بسبل منها الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نموا،

وإذ تسلّم بأنه على الرغم من الفرص التي أتاحتها العولمة، ما زال يتعين التغلب على تحديات كبرى عن طريق التعاون المتعدد الأطراف،

وإذ تلاحظ أن التحديات المتعلقة بتوازن النظام الاقتصادي العالمي لا تزال قائمة، وكذلك الثغرات الاقتصادية والاجتماعية فيما بين البلدان وداخلها، وأن المكاسب التي جلبتها العولمة بالرغم من أنها ساعدت في خفض الفقر المدقع بنسبة النصف، فإنها توزعت توزعا متباينا وأدت إلى تفاوت عالمي شديد على امتداد السنوات الثلاثين الماضية، وإذ تعترف بأن النمو قد ظل أيضا متباينا ومتقطعا وغير مستدام في غالب الأحيان، تعتريه هزّات وأزمات مالية ضارة، وأن العديد من البلدان والشعوب ما زال متخلفا عن الركب،

وإذ تؤكد أهمية العمل داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بمبدأ الشمول والحرص أثناء تنفيذ هذا القرار على ألاّ يتخلف أي أحد وأي بلد عن الركب،

١ - **تحيط علماً** بتقرير مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[١] وبتقرير الأمين العام[٢]؛

٢ - **تعترف** بأن الدول الأعضاء لن تتمكن من بلوغ الأهداف والغايات الطموحة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٣] دون تنشيط الشراكة العالمية وتعزيزها ودون إيجاد وسائل تنفيذية تكون طموحة بنفس القدر، وأن تنشيط الشراكة العالمية سيساعد في تيسير انخراط عالمي مكثف في دعم تنفيذ جميع أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وغاياتها، تتكاتف فيه الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة، وتعبَّأ له جميع الموارد المتاحة؛

٣ - **تؤكد من جديد** الالتزامات التي قُطعت باعتماد خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[٤]، في مجالات منها التجارة الدولية باعتبارها مجالا هاماً من مجالات العمل من أجل التنمية المستدامة؛

٤ - **تؤكد من جديد أيضاً** أن التجارة الدولية هي محرك للنمو الشامل للجميع وللحد من الفقر، وأنها تساهم في تعزيز التنمية المستدامة، وأن الجمعية العامة ستواصل تشجيع قيام نظام تجاري متعدد الأطراف يكون عالمي النطاق ومبنيا على القواعد ويتسم بالانفتاح والشفافية وقابلية التنبؤ والشمول والإنصاف وعدم التمييز في إطار منظمة التجارة العالمية، فضلا عن تخفيف نسبة مهمة من القيود التجارية؛

٥ - **تسلّم** بأنه في المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية المعقود بنيروبي، في الفترة من ١٥ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وعلى النحو الوارد في إعلان نيروبي الوزاري، أكد العديد من أعضاء منظمة التجارة العالمية من جديد خطة الدوحة للتنمية والإعلانات والقرارات المعتمدة في الدوحة وفي المؤتمرات الوزارية المعقودة منذ ذلك الحين، وأكدوا من جديد أيضا التزامهم الكامل بإنجاز خطة الدوحة للتنمية على ذلك الأساس، بينما لم يجدد أعضاء آخرون ولايات الدوحة لاعتقادهم بضرورة اتباع نهج جديدة لبلوغ نتائج ذات جدوى في المفاوضات المتعددة الأطراف، وأن أعضاء منظمة التجارة العالمية لهم وجهات نظر مختلفة بشأن سبل التعامل مع المفاوضات وتعترف بهيكلها القانوني القوي؛

---

(١) A/71/15 (Parts I-IV).

(٢) A/71/275.

(٣) القرار ١/٧٠.

(٤) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

٦ - **تسلّم أيضا** بأنه على النحو الوارد في إعلان نيروبي الوزاري، ما زال جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية يلتزمون التزاما قويا بالمضي قدما بالمفاوضات المتعلقة بالمسائل المتبقية من خطة الدوحة، بما في ذلك التقدم في العمل بشأن ركائز الزراعة الثلاث جميعا، وهي الدعم الداخلي والوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية في مجال التصدير، علاوة على الوصول إلى أسواق المنتجات غير الزراعية والخدمات والتنمية، واتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وقواعد منظمة التجارة العالمية، وأن العمل المتعلق بجميع القرارات المعتمدة في الجزء الثاني من إعلان نيروبي الوزاري يظل جزءا مهما من خطة عمل منظمة التجارة العالمية في المستقبل؛

٧ - **تسلّم كذلك** بأن موضوع التنمية سيظل هو جوهر عمل منظمة التجارة العالمية، على النحو الوارد في إعلان نيروبي الوزاري، وأن الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية ستظل جزءا من صميم ذلك العمل، وأن أعضاء منظمة التجارة العالمية سيواصلون أيضا منح الأولوية لشواغل أقل البلدان نموا ومصالحها، وأن عددا كبيرا من أعضاء منظمة التجارة العالمية يرغب في تنفيذ ذلك العمل على أساس هيكل خطة الدوحة، بينما يرغب آخرون في بحث هياكل أخرى؛

٨ - **تسلّم** بأنه على النحو الوارد في إعلان نيروبي الوزاري، رغم اتفاق أعضاء منظمة التجارة العالمية على أن المسؤولين ينبغي أن يمنحوا الأولوية لعمل منظمة التجارة العالمية الذي لم تتحقق بشأنه أي نتائج، فإن بعضا يرغب في تحديد مسائل أخرى لمناقشتها والتفاوض بشأنها بينما لا يرغب آخرون في ذلك، وأن أي قرار للشروع في مفاوضات على الصعيد المتعدد الأطراف بشأن تلك المسائل ينبغي أن يتفق عليه جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية؛

٩ - **ترحب** بالقرارات التي وردت في الجزأين الأول والثاني من إعلان بالي الوزاري لمنظمة التجارة العالمية وبالإعلان الذي جاء ضمنهما، وكذا بالقرار اللاحق الذي اتخذه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بشأن الاحتفاظ بمخزونات حكومية من الأغذية لأغراض الأمن الغذائي؛

١٠ - **تؤكد** أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يظل جزءا صميما من الاستراتيجيات الإنمائية لمعظم البلدان الرامية إلى الاستفادة الكاملة من النظام التجاري الدولي، وأنه مهم أيضا لمواصلة تحقيق اندماج البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في النظام التجاري المتعدد الأطراف المرتكز على القواعد، وأن البلدان المنضمة، وبخاصة أقل البلدان نموا، تحتاج، في هذا السياق، إلى المساعدة

التقنية قبل عملية الانضمام وأثناءها وفي مرحلة متابعتها، وينبغي التصدي للعقبات التي تعتور تلك العملية بغية تيسير عملية الانضمام من أجل التوصل إلى إنجازها في وقت مبكر، وأنه فيما يتعلق بالبلدان المنضمة من بين أقل البلدان نموا اتفق أعضاء منظمة التجارة العالمية على تنفيذ المبادئ التوجيهية والقرار المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢ الصادر عن المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بشأن انضمام أقل البلدان نموا؛

١١ - **ترحب** بالالتزامات المتعلقة بتصديق اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية بحلول نهاية عام ٢٠١٦، وتناشد أعضاء منظمة التجارة العالمية الذين لم يصدّقوا على الاتفاق أن يقوموا بذلك، وتلاحظ الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه الاتفاقات الثنائية والإقليمية في تحرير التجارة وفي تطوير القواعد التجارية، مع التسليم بالحاجة إلى كفالة انسجامها وقواعدَ منظمة التجارة العالمية، وتلاحظ أيضا الالتزامات المتعلقة بالعمل لكفالة أن تكون الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية مكمّلة للنظام التجاري المتعدد الأطراف وأن تكون مفتوحة وشفافة وشاملة ومنسجمة وقواعدَ منظمة التجارة العالمية، وتلاحظ كذلك أن المشاركة الواسعة في الاتفاقاتِ التجارية المحدودة الأطراف المنسجمة وقواعدَ منظمة التجارة العالمية يمكن أن تؤدي المشاركة الواسعة فيها دورا مهما في تكملة المبادرات العالمية لتحرير التجارة؛

١٢ - **تؤكد** ضرورة مكافحة السياسات الحمائية بكافة أشكالها، وتصحيح كل التدابير التي تفسد التجارة وتتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية، مع الإقرار بحق البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاستفادة بالكامل من أشكال المرونة بما يتوافق وتعهداتها والتزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية؛

١٣ - **تحث** الدول بقوة على الامتناع عن سن أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية وتطبيقها بما يتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويعرقل إنجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو كامل، ولا سيما في البلدان النامية؛

١٤ - **تشير** إلى انعقاد المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية في نيروبي، في الفترة من ١٥ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وتعرب عن تقديرها لحكومة كينيا لاستضافتها هذا الاجتماع؛

١٥ - **ترحب** بانعقاد المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية في بوينس آيرس في الفترة من ١١ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وتعرب عن تقديرها لحكومة الأرجنتين لاستضافتها هذا الاجتماع؛

١٦ - **ترحب أيضا** بالعناصر المدرجة ضمن مجموعة القرارات التي جرى التوصل إليها في المؤتمر الوزاري العاشر، ويشمل ذلك فيما يشمل القرارات المتعلقة بالزراعة والقطن والقضايا ذات الصلة بأقل البلدان نمواً؛

١٧ - **تشير** إلى أهمية أن يتعاون أعضاء منظمة التجارة العالمية على تحقيق نتائج إيجابية في المؤتمر الوزاري الحادي عشر وفيما بعده بطريقة متوازنة وشاملة وشفافة، بحس الاستعجال وروح التضامن، وعلى مواصلة العمل في سبيل تعزيز منظمة التجارة العالمية؛

١٨ - **تشدد** على ضرورة إزالة القيود المفروضة على الصادرات من الأغذية وإلغاء الضرائب الباهظة على الأغذية التي يشتريها برنامج الأغذية العالمي لأغراض إنسانية غير تجارية وعدم فرضها في المستقبل؛

١٩ - **تسلّم** بأهمية وجود قوانين وسياسات وطنية عادلة وسليمة ومتينة للمنافسة وحماية المستهلك والتعاون الدولي وتبادل المعلومات وبناء القدرات في مجالات وضع سياسات وتشريعات المنافسة من أجل تعزيز القدرة التنافسية للبلدان النامية على الصعيد الدولي؛

٢٠ - **تسلّم أيضاً** بدور الخدمات، وخاصة خدمات البنية التحتية، في التنويع والتحوُّل الهيكلي، وأهمية مساعدة البلدان النامية على وضع الأطر السياساتية والتنظيمية والمؤسسية التي تساهم في إقامة بنية تحتية جيدة وقادرة على التكيف؛

٢١ - **ترحب** بالإعلان عن انطلاق مبادرة ''التجارة الإلكترونية لصالح الجميع'' في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المنعقدة بنيروبي في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، وهي مبادرة تسعى إلى توفير نهج جديد في تنمية التجارة عن طريق المبادلات الإلكترونية بتمكين البلدان النامية من الحصول بطريقة أيسر على المساعدة التقنية اللازمة لبناء قدرتها على الاستعداد للتجارة الإلكترونية وبتمكين المانحين من الحصول على صورة واضحة عن البرامج التي يمكن أن يمولوها؛

٢٢ - **تسلّم** بأن التجارة والاستثمار الدوليين يتيحان فرصاً إلا أنهما يتطلبان أيضا اتخاذ إجراءات تكميلية على الصعيد الوطني، وتلتزم بتعزيز البيئات المحلية المؤاتية وتنفيذ سياسات داخلية سليمة وإصلاحات تفضي إلى تحقيق إمكانيات التجارة من أجل النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة، وتدرك حاجة البلدان النامية إلى إضافة القيمة وإلى تحقيق المزيد من اندماج المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة؛

٢٣ - **تشدد** على أهمية أن تتمتع النساء والفتيات بحقوق وفرص متساوية في عملية اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية ورصد الموارد، وإزالة الحواجز التي تمنع النساء من أن يشاركن مشاركة كاملة في الاقتصاد، وتحث في هذا الصدد الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى على اتخاذ التدابير اللازمة من أجل

التصدي للتحديات الخاصة التي تحول دون المشاركة المتساوية والفعلية للشركات التي تملكها نساء في التجارة الدولية، بما في ذلك تعزيز الاستفادة من التعليم والتمويل، وزيادة المهارات والمعارف وضمان بيئة تمكينية على المستويات كافة؛

٢٤ - **تحيط علما** بانعقاد الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وترحب بوثائقها الختامية[٥]؛

٢٥ - **تكرر تأكيد** أهمية دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه جهة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في ما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، وفي المساهمة في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ مع مراعاة ”مافيكيانو نيروبي“ المعتمد في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وخاصة فقراته ١٠ و ١٢ و ١٤[٦]؛

٢٦ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى مواصلة رصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي، مع الاهتمام خاصة بمساهمته الممكنة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورصد وتقييم الاتجاهات السائدة في التجارة والتحديات الإنمائية المستمرة والمستجدة التي تواجه التجارة من منظور التنمية المستدامة، وفقا لولايته؛

٢٧ - **تقر** بالالتزام بمواصلة معالجة احتياجات الاقتصادات الصغيرة الهشة والنظر إيجابيا في اعتماد التدابير التي من شأنها أن تيسر اندماجها على نحو كامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف، مع مراعاة احتياجات الاقتصادات الصغيرة الهشة في جميع مجالات المفاوضات، دون استحداث فئة دنيا ضمن أعضاء منظمة التجارة العالمية، وتشجع في هذا الصدد التقدم في تنفيذ برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المعني بالاقتصادات الصغيرة، الذي يدعم جهودها صوب تحقيق التنمية المستدامة، على النحو الوارد أيضا في الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعنونة ”إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)“[٧]؛

٢٨ - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، كل في إطار ولايته وموارده، أن تكفل ألاّ يتخلف أي أحد وأي بلد عن الركب في مواصلة تنفيذ هذا القرار؛

٢٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين عن تنفيذ هذا القرار،

---

(٥) الوثيقة TD/519 و Add.1 و 2.

(٦) انظر TD/519/Add.2.

(٧) القرار ٦٩/١٥، المرفق.

وتقرر أن تدرج ضمن البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي'' من جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والسبعين البند الفرعي المعنون ''التجارة الدولية والتنمية''، ما لم يتفق على خلاف ذلك.

الجلسة العامة ٦٦
٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦